

هذا هو المطلوب في هذا الباب
 من كتاب المنهاج في شرح
 كتاب المنهاج في شرح
 كتاب المنهاج في شرح

للتأنيب وهي بسيطة وقيل مركبة من فعل ما واصلها ما وهي اسم شرط جازم
 يجر متعلقين الاول فعل الشرط والثاني جوابه وتكون مقصودا نحو معها لفظي من بين
 اقبل ومبتدا كما هنا وخبرها فعل الشرط وجوابه عالي الصحيح لان العاقبة لم يخل
 الا بها معا خلافا لما قال خبرها فعل الشرط وان الشئ هو اعتياده او جواب الشرط
 او هي مبتدا الاخير له ويكون فعل الشرط جزم وروحي تامه بمعنى يوجد وتاخذها المبتدأ
 مثنى عاليان من زيادة اوصاف مستتر راجع لاسم الشرط الذي هو مفعولها من لبيان
 المعشور من معها اي يفهم منها معنى نهي واستنساخ كل ما له في غير عيني جنسه
 بعينه والاصل في البيان انه مبنيا لجنس معين واجيب بان قابلية
 البيان هنا كجزمها ودرج نوعها رتبة نوع بعينه كزمان او مكان فان المتكلم
 من المتكلم غير زمان او مكان وان صدق عليها والتكرار في سبب الشرط للمعوم
 المبدئي نحو ما يتبع به حاله كونه وقد تكون اللفظ هو المسمى كقولنا احد من المتكلمين
 استخرج ان فاجره اي كل واحد منهم وقيل ناقصة بوجه الاسم وتنصب الخبر ومهما
 خبرها مستدر وبنين اسمها ومن زائدة في حذف اسم الشرط وفعله والمضاف اليه
 بعد للعلم به وايضا ما مقار الاولين وبنين بعد لتضمينه معنى لما
 وقولنا ان جواب الشرط وجواب الشرط اذا كان اللفظ شرطيا كما في هذا
 ايضا كان يكون جملة اسمية كقولنا جازم بوجه حسن او طلبة اي لعل امرؤا كنتم تحبون
 الله فلتحبوني فجملة نظمت المواضع التي يجب التاويلها فقل
 نفاقرن جوابا جامدا او يظلمن به اسمية قد سون سبورا واولي
 فلا تخذون الغامض ذلك الاقليات كجذب ما بال اقوامه وضرورة كقول
 المتاع
 اما الغنم لا افنالم اليكم ولكن سيرا في عراض المواكب
 فان كونه شرطيا ليجب اقتضائه بالغا كالمضارع الذي مفروضا بقدره او سوف
 او المسمى ولا متصلا بما ولا يبين لسمو كان من كولا حوان جازم بوجه محمورا ويحذو تامذرا
 بالقول كقولهم تقالي فما الذي انعمودت وجوههم كقرتهم في ذنابهم كقرتهم كما قال
 في الاصله وحذو ذم الحاقول بقرانها لم يكن قول معها قد نسب ذم

وكالماضي

وكالماضي المنصرف الذي لم يغيرا بتدنيها جازم بوجه محمورا ولا يكون المبتدأ الا يكون
 الا اسما كان الناسب لتأنيده ان لا يكون الا اسما قاطبا يميز لتعريفه حرفية
 اما جعل لصوت الاسم اي وتوحيه بعد ما بلا فاصل به لاعتناءه ما لا يدرك
 كلمة لا يتحرك حله واعتبر من بقوله ضغالي تاما ان كان من المتكلمين فمرح ابراهيم
 ورجحان ابريق حسن فان اما وقع بوجهها حرف لا اسم وارجح
 السعد باد الاسم لا صغلا لا لتقديرها ان المتكلمين تاما المتكلمين ان كان في الالف
 وذهب الرض وصاحب الغنم في جواز عدم وقوع الاسم بعد ما كلابية
 المذكورة ولها تاقاست اما من فعل الشرط وهو يكون لزم اما ما بل من فعل الشرط
 وهو جزم الغنم في الجواز فلا يقال ان كان قاسم وانما لزم الفاعل اما دون
 معها لان اما كما كتبت ولا تعلقها على الشرط بانا بقولهم ان اسمها يمكن منعفت
 فاحتمل جزم اللفظ واللفظ على الشرطية وهذا هو الصحيح لان التاويل اما من غير
 المبتدأ او الشرط لانها بل من غير التاويل لانه لا يفتقر الى شرطه وانما لا تارة
 في الجملة اي انهم لزم المبتدأ وهو الاسمي ولا زرع فعل الشرط متخاها اي منزلة
 وجود الملتزم وهو المبتدأ وفعل الشرط وقولهم لا تارة مفرد معان فيبصر
 جميع الاثار اي لولوا زمر وعلماء الملتزم وكثيرة فغن انما المبتدأ الاسمي
 والجنس والنسبة بينهما ومنه انما فعل الشرط الفاعل جواب الشرط وقولهم في
 الجملة اي بيني البعض دون البعض لان اما انما منعت مقار المبتدأ والشرط
 لم تخط جميع احكامها فان المبتدأ اسم واما حرف الفعل لعموم الاسم لهما منزلة
 كونه اسما لانها قابلية السبي يعط حكمه والاسميته من انما المبتدأ او الضا
 من ان الشرط وليس المراد بالانقاص جعل اللازم في موضع الملتزم وانما عاي
 اختيار بعضها بعد من ضللتا الشرط اي تواسم والمسمى معها يوجد
 يعني بعد الخطية فان الالف واستقر في موضع الشرط حقيقة انما في موضع
 عليها عني ساجد للفرق او لا يكون التاويل حتميا الا ان اوجد شيء بعد الخطية
 وانكون لا يتواضع عني فنظر ان الاتيان بها انما وقع بعد الخطية فناسب جعلها
 جزمنا الشرط وعليه فناصرها عند سببويه اما فغير ما يبيته عن الضم

وهو الفاعل في الجواب صح

ليست واقعة في موضع
 حقيقة لان تعدد
 متقدمة عليها
 في الواقع والرتبة
 صح